

الإعلان الختامي

مقدمة: في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، اجتمع وزراء من الدول الأعضاء في الإنتربول المشاركة في الدورة الـ 81 للجمعية العامة في روما لإجراء حوار رفيع المستوى يركز على الصعوبات الكبرى التي تعترض الشرطة في مواجهة العنف المرتبط بالإجرام في العصر الحديث وعلى تبادل أفضل الممارسات المستندة إلى الخبرات المكتسبة في هذا الشأن على الصعيدين الوطني والدولي، بهدف وضع السياسات والاستراتيجيات القابلة للتطبيق، التي قد تُعَدَّل لاحقاً في ضوء الأوضاع الأمنية الفريدة السائدة في كل مدينة وبلد ومنطقة.

P1: في ختام الاجتماع الوزاري الذي تناول موضوع "الصعوبات التي تعترض الشرطة في مواجهة العنف المرتبط بالإجرام في العصر الحديث"، اعتمد الوزراء الحاضرون الإعلان التالي:

P2: نحن الوزراء،

P2A: إذ ندين جميع أعمال العنف المرتبط بالإجرام، الذي نعني به، لأغراض هذا الإعلان، جميع الأعمال الإجرامية التي يهدد في إطارها شخص أو أكثر باستخدام العنف الجسدي أو النفسي أو يشرع في استخدامه أو يستخدمه عمداً، وتسفر عن إصابة شخص أو أكثر بأضرار جسدية أو موته أو أذيته،

P2B: وإذ ندرك أن النزاعات المسلحة بين الدول قد تقلصت على مدار العقود الأخيرة، ونعرب عن قلقنا البالغ لتنامي العنف المرتبط بالإجرام على الصعيدين الوطني والدولي وتوسع نطاقه، الذي صاحبه اجتماع تطورات سياسية وديمقراطية واقتصادية وتقنية واجتماعية وثقافية مختلفة، مما زاده كماً وحدّة وجعله اليوم يفرض صعوبات جديدة، وأحياناً غير مسبوقة، على قوات الشرطة والأمن في العالم أجمع،

P2C: وإذ نؤيد حق كل دولة ومسؤوليتها في الحفاظ على أمن حدودها ونشجب بشكل خاص من بين أشكال العنف المرتبط بالإجرام في العصر الحديث الجرائم المروعة المتعلقة بالاتجار بالبشر، سواء لأغراض الاستغلال الجنسي أو العمل القسري، وبتهريب المهاجرين، التي يقوم الضالعون فيها، توخياً للربح، باستغلال إحدى فئات البشر الأكثر هشاشة في العالم وتحويلها إلى رهينة بين أيديهم،

P2D: وإذ نشدد على أن انتشار العنف المرتبط بالإجرام في المراكز الحضرية، إما في شكل تهديدات مستمرة للأمن العام أو عنف مفاجئ كالأضطرابات الناجمة عن حدث ما، يخلّف على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات والمدن عواقب وخيمة للغاية تضر، أكثر ما تضر، ب حياة الشباب ومستقبلهم: فهم ضحايا العنف وفي الآن نفسه معرضون للانجراف إليه أو ممارسته على الآخرين،

P2E: *وإذ ندرك كذلك* التهديد البالغ الخطورة للسلامة العامة والأمن العام وأيضا للسلطات الوطنية والإقليمية، الذي تمثله تحديدا العصابات المحلية وشبكات الجريمة المنظمة التي تلجأ إلى استخدام أساليب تتزايد عنفا أثناء تنفيذ أنشطتها غير المشروعة، ونستنكر، على نحو خاص، أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات والأسلحة وتوزيعها بشكل غير مشروع، اللذين يسهمان إلى حد بعيد في تفاقم العنف المرتبط بالإجرام،

P2F: *وإذ ندين بشكل خاص* أعمال العنف المرتبطة بالإرهاب، والتطرف المنطوي على عنف، والإرهاب المستوحى من الفكر الأيديولوجي، بالإضافة إلى التحريض المقصود على ارتكاب هذه الأعمال، ونشير إلى أن التصدي لها بشكل فعال، في ضوء تعقيد هذه الجرائم، يتطلب من القطاع الأمني ومن جهات أخرى اعتماد استراتيجيات رائدة، والمثابرة، واعتماد نهج منسق بدقة،

P2G: *وإذ نعتبر أن* العنف المرتبط بالإجرام في العصر الحديث لا يهدد سلامة الأفراد وأمنهم فحسب، بل يقوّض أيضا مؤسسات الدولة ويعوق التنمية ويدمر النسيج الاجتماعي للمدن والدول والمناطق،

P2H: *وإذ نعتبر كذلك* أن أجهزة إنفاذ القانون وسائر قوات الأمن التي تواجه صعوبات استثنائية وهائلة في منع جرائم العصر الحديث هذه ومكافحتها على نحو فعال، بحاجة إلى استراتيجيات مواجهة جديدة ومتكاملة ومتكيفة مع الوضع السائد،

P3: *فإننا، نحن الوزراء، بناء على ما تقدّم،*

P3A: نسعى إلى وضع استراتيجيات ومبادئ جديدة للعمل الشرطي في ضوء تطور العنف المرتبط بالإجرام وازدياده واشتداد حدته في العقود الأخيرة، من أجل تمكين أجهزة إنفاذ القانون من منع الأشكال المعاصرة للعنف المرتبط بالإجرام وكبحها والتصدي لها بمزيد من الفعالية، مع مراعاة الحاجة إلى إعداد خطط وطنية جديدة ومبتكرة، وأهمية إعداد نهج إقليمية ودولية،

P3B: نسعى كذلك إلى بحث إمكانية إعادة تنظيم أجهزة الشرطة الوطنية وهيكلتها، وفقا للأولويات الداخلية وعند الاقتضاء، من أجل تطبيق هذه الاستراتيجيات الجديدة للعمل الشرطي، بما فيها النظر بشكل خاص في استحداث أساليب مبتكرة ومتكاملة مثل إنشاء قوات للتحرك السريع ووحدات شرطة متخصصة وآليات تنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون،

P3C: نبذل قصارى جهدنا لتعزيز التعاون الشرطي على المستويين الوطني وعبر الوطني وخاصة من خلال تبادل المعلومات الهامة المتعلقة بالجرائم، بما في ذلك الاستعانة إلى أقصى حد بالبنية التحتية للدعم التقني والميداني والأدوات والخدمات المتوفرة لأجهزة إنفاذ القانون في مختلف أنحاء العالم، كتلك التي يقدمها الإنترنت. وفي هذا السياق، ننظر في إعداد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، عند الضرورة، من أجل تسهيل تبادل معلومات الاستخبارات وتسليم المجرمين ومسائل أخرى متصلة بالمساعدة القانونية المتبادلة،

P3D: تؤكد ضرورة أن تكون التدابير المتخذة لمنع العنف المرتبط بالإجرام وكبحه والتصدي له ولتوقيف مرتكبي هذه الجرائم أو ملاحقتهم أو تسليمهم، ممثلة بشكل كامل لمبادئ حقوق الإنسان وسلطة القانون،

P3E: ندعو جميع الجهات المعنية إلى النظر في إعداد وتوفير ما يلزم لأجهزة إنفاذ القانون من تدريب ومساعدة تقنية، بما في ذلك على أصغر المستويات، بحيث يكون أفراد الشرطة مطلعين على الأوضاع والظروف المحلية وتكون الجهود المبذولة من أجل كشف حالات العنف السريعة التفاقم ومنعها وتقليل رقعته هي أكثر الجهود فعالية وتسهم في بناء مجتمعات تكون دائما آمنة ومتمينة ومقاومة للجرائم،

P3F: نشجع بشدة أن يجري الخبراء والمؤسسات المختصة أبحاثا وتحليلات لتحسين إدراك الظروف المؤدية إلى تصاعد العنف المرتبط بالإجرام وحدوثه، وعلى وجه الخصوص وعند الإمكان، عبر تبين مؤشرات هذا العنف واتجاهاته وأسبابه الجذرية وبحث السياسات المثمرة التي يمكن لقوات الشرطة استخدامها في سياق الجهود التي تبذلها لمنع الأشكال المعاصرة للعنف المرتبط بالإجرام وكبحها والتصدي لها،

P3G: نحث جميع الجهات المعنية، من القطاع الأمني ومن جهات أخرى، على توحيد الجهود والشروع في تحرك جماعي لمواجهة العنف المرتبط بالإجرام، يشمل إقامة شراكات بين أجهزة إنفاذ القانون، ووسائل الإعلام، والأطراف الفاعلة المدنية والدينية، والمجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال التجارية، والمؤسسات التربوية، سعيا لتعزيز الحوار والتفاهم وإشاعة جو من التعايش السلمي وإقامة بيئة مؤاتية لإنهاء دوامة العنف،

P3H: نساند بشكل تام الفعاليات القيّمة التي تُنظّم، مثل هذا الاجتماع الوزاري للإنتربول الذي يقدم إلى أجهزة إنفاذ القانون الدولية فرصة فريدة من نوعها لإجراء حوار عالمي على أرفع المستويات يركز على عرض الخبرات الشرطية الهامة المكتسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتبادل أفضل الممارسات، وإقامة شراكات بين الدول وتمتين القائم منها لجعل العالم أكثر أمانا وسلامة.